الأنباء
الاحد 26 يوليو 2015

بنمو 17٪.. وأصول البنك إلى 1,69 مليار دينار

«الدولي» يربح 10,4 ملايين دينار بالنصف الأول

الشيخ محمد الجراح الصباح

الجراح: اعتماد إستراتيجية جديدة للبنك للسنوات الخمس المقبلة

انخفاض التمويلات المتعثرة إلى 21,4٪

ارتفاع إيرادات الاستثمار إلى 4,4 ملايين دينار بنمو بـ 81٪

زيادة في حجم محفظة التمويل بنحو 69 مليون دينار

أعلن رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي الشيخ محمد الجراح الصباح عن ارتفاع أرباح البنك خلال النصف الأول من عام 2015 بنسبة 17٪ تقريبا لتبلغ نحو 10,4 ملايين دينار، مقارنة بنحو 8,9 ملايين دينار في النصف المقابل من عام 2014، وجاء هذا الارتفاع كنتيجة للزيادة في كل الإيرادات مع تحسن في مؤشرات الرقابة على المصروفات، حيث نمت إيرادات التمويل بنسبة 11٪ تقريبا وبواقع 2,7 مليون دينار لتبلغ في المجمل نحو 28,8 مليون دينار مقارنة بـ 26 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي.

العمولات والمصروفات

وذكر الشيخ الجراح أن إيرادات الأتعاب والعمولات ارتفعت لتحقق نموا بنسبة 16٪ لتبلغ 4,9 ملايين دينار تقريبا مقابل 4,2 ملايين دينار لنفس الفترة من العام الماضي، فيما ارتفعت إيرادات الاستثمار بحوالي 2 مليون دينار هي الأخرى لتصل إلى 4,4 ملايين دينار مقابل 2,4 مليون دينار عن نفس الفترة من عام 2014 لتحقق نموا ملحوظا بنحو 81٪، كما بلغ إجمالي المصروفات 11,9 مليون دينار مقارنة بـ12,1 مليون دينار وبانخفاض بلغت نسبته 1,7٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لترتفع ربحية السهم للنصف الأول من عام 2015 بنحو 17٪ لتبلغ 11,18 فلسا مقارنة بـ 9,52 فلوس لنفس الفترة من العام الماضي.

نمو الأصول

وأشار الشيخ الجراح إلى ارتفاع أصول «الدولي» بنحو 81,5 مليون دينار وبنحو 5٪ لتصل إلى 1,69 مليار دينار تقريبا مقارنة بـ 1,60 مليار دينار عن نفس الفترة من العام الماضي، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة الارتفاع في حجم محفظة التمويل بنحو 69 مليون دينار لتبلغ 1,101 مليار دينار تقريبا، مقارنة بـ 1,032 مليار دينار مرتفعة بنسبة 6,7٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، هذا وقد ارتفعت حسابات المودعين لتصل إلى حوالي 990 مليون دينار تقريبا مقارنة بـ 944 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي بزيادة قدرها 46 مليون دينار وبنحو 5٪.

وانعكس الأداء الإيجابي لبنك الكويت الدولي خلال النصف الأول من عام 2015 على نسبة التمويلات المتعثرة والتي انخفضت بحوالي 21,4٪ لتصل في المجمل إلى 4,42٪ مقارنة بما نسبته 5,62٪ لنفس الفترة من العام السابق لترتفع نسبة تغطية المخصصات والضمانات من نسبة 192٪ في العام السابق إلى 195٪ في النصف الأول من العام الحالي، كما استمر البنك في الحفاظ على معدلات ممتازة من معيار كفاية رأس المال طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي بخصوص بازل 3، حيث تعدت النسبة 24٪ فيما بلغ معيار الرفع المالي معدلات تفوق 11٪. وساعدت النتائج الإيجابية السابقة على ارتفاع معدل العائد على متوسط الأصول إلى 1,3٪ مقارنة بـ 1,2٪ لنفس الفترة من العام السابق، كما ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية ليصل إلى 8,8٪ مقارنة بـ 7,9٪ لنفس الفترة من العام السابق، فيما ارتفعت التوزيعات على حسابات المودعين لتصل إلى 1,5٪.

استراتيجية جديدة

وختم الشيخ الجراح قائلا إن «الدولي» اعتمد استراتيجية جديدة للسنوات 2015ـ2020 بالتعاون مع شركة «بي سي جي» التي تعتبر من الشركات العريقة في اعداد الاستراتيجيات في العالم، وسيتم من خلالها احداث نقلة نوعية في الخدمات المصرفية التي سيقدمها البنك خلال السنوات القادمة، مشيرا الى أن «الدولي» ملتزم برؤيته الاستراتيجية الهادفة إلى تلبية تطلعات كل من مساهميه وعملائه الكرام، وبما يضمن الاستمرار في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية المتميزة لهم، مع تبني ما يلزم من رؤى واستراتيجيات حديثة تضمن استمرارية تطوير هذه الخدمات والمنتجات وتحديثها، مع توسيع نطاق انتشارها في جميع أنحاء الكويت ومن خلال جميع قنوات العمل المصرفي وبما يعزز حقوق المساهمين ويعزز موقع «الدولي» كأحد أفضل مؤسسات العمل المصرفي الإسلامي في الكويت.

الكويت تتراجع إلى المركز الـ 40 في «التنافسية العالمية»

ذكر تقرير شركة بيان للاستثمار أن التقرير السنوي للتنافسية العالمية لعام 2015/2014 والذي يصدر عن (المنتدى الاقتصادي العالمي) قد أظهر تراجع الكويت إلى المركز الـ 40 من بين 144 دولة يشملها التقرير، في حين تصدرت دول أخرى في مجلس التعاون الخليجي مراتب متقدمة على مستوى الدول العربية والعالم من حيث القدرة التنافسية، حيث احتلت الإمارات المركز الثاني عشر عالميا والأول عربيا، فيما شغلت قطر المرتبة السادسة عشر على مستوى العالم.

ووفق التقرير فقد ظل ترتيب الكويت في مؤشر المتطلبات الأساسية، الذي يقيس كفاءة المؤسسات والبنية التحتية والاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الابتدائي كما هو عند المركز الـ 32، بينما تراجع ترتيب الكويت في مؤشر محفزات الكفاءة الذي يقيس أداء الدولة في كفاءة مستويات التعليم العالي والتدريب، وأسواق المال والعمل والسلع، ومدى الاستعداد التكنولوجي بستة مراكز أي من المركز الـ 77 إلى المركز الـ 83، فيما تقدمت الكويت في مؤشر تطور مؤسسات الأعمال والقدرة على الابتكار من المركز 101 إلى المركز 95.

استمرار تراجع الكويت في السنوات الأخيرة بشكل متكرر في الكثير من المؤشرات الاقتصادية

وقال التقرير إنه من المثير للدهشة أيضا هو استمرار تراجع الكويت في المؤشرات الأساسية كالتعليم والصحة، وذلك على الرغم من توافر الإمكانات اللازمة لتحقيق النمو، سواء كانت مالية أو بشرية، فتراجع الكويت في هذه المؤشرات مستمر منذ تلو الأخرى دون أن تحرك الحكومة ساكنا، حتى بلغ الأمر أن دولة فقيرة ومتخلفة مثل «زيمبابوي» تتقدم على الكويت بـ 62 مرتبة من حيث جودة التعليم وذلك وفقا لتقرير التنافسية العالمية الأخير.

وأسف تقرير «بيان» استمرار تراجع الكويت في السنوات الأخيرة بشكل متكرر عالميا وإقليميا في الكثير من المؤشرات الاقتصادية وغيرها، فتتابع التقارير التي تشير إلى ضعف الاقتصاد الوطني يجعل توجهه نحو مزيدا من الانحدار أمرا حتميا، الأمر الذي يتطلب إجراءات سريعة وغير عادية لكي يتم تدارك هذه الكارثة قبل فوات الأوان.

الإمارات الأكثر استثماراً في مواردها البشرية.. والكويت الـ 6 عربياً

في الوقت الذي تعد فيه الموارد البشرية أغلى وأهم ثروة تمتلكها الدول، حرص المنتدى الاقتصادي العالمي على رصد الدول الأكثر استثمارا في طاقاتها البشرية بهدف دعم أجيال أكثر صحة وأفضل تعليما وإنتاجية، حيث حققت الإمارات من حيث الدول الأكثر استثمارا في مواردها البشرية المركز الأول عربيا و54 عالميا، بينما جاءت الكويت في المركز السادس عربيا و93 عالميا.

في حين استحوذت الدول الأوروبية على قائمة الدول الأكثر استثمارا في التعليم والمهارات لشعوبها، حيث انتزعت سبعة مراكز من المراكز العشر الأولى في هذا الصدد، بينما خلت القائمة تماما من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأميركا اللاتينية والكاريبي وكذلك دول الصحراء الأفريقية.

وتربعت فنلندا على عرش القائمة من حيث جميع المعايير الخاصة بالتعليم والمهارات والتدريب لجميع المراحل العمرية لمواطنيها، وتعد أفضل دول العالم من حيث جودة مدارسها خلال مرحلة التعليم الأساسي ونسبة التعليم بين شبابها وكذلك سهولة إيجاد العمالة الماهرة بها.

وحلت السعودية في المركز الأول من حيث أعداد حملة شهادات التعليم العالي غير العاملين، ووفقا للتقرير فإن 37,3٪ من الحاصلين على التعليم العالي في المملكة لا يعملون، تليها على القائمة دولة الصرب بـ 31,2٪ ومولدوفا بـ 30,8٪ والمغرب بـ 27,3٪ وأرمينيا بـ 23,9٪ والمجر بـ 23,1٪ وبلغاريا بـ 22,9٪ ومنغوليا بـ 22,2٪ وكرواتيا بـ 21,6٪ وألمانيا بـ 20,9٪.

«السلام القابضة» تحصل على موافقة الإدراج بالبورصة المصرية

حصلت مجموعة السلام القابضة على جميع الموافقات الخاصة بالإدراج في البورصة المصرية لتصبح بذلك أول شركة عربية وكويتية تدرج في السوق المصرية.

وكشف نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة السلام القابضة م.فلاح الهاجري ان الشركة أنهت مؤخرا كل المتطلبات والإجراءات الرسمية المتعلقة بقواعد وشروط الإدراج في البورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية المصرية، بالإضافة الى هيئة أسواق المال الكويتية.

وأضاف: «لقد سعينا منذ فترة لإدراج الشركة في السوق المصري تماشيا مع إستراتيجية التوسع الإقليمي التي تنتهجها الشركة، ولتوسيع قاعدة مساهمينا في المنطقة العربية، ولقد كانت لنا تجربة ناجحة في الماضي في سوق دبي المالي عند إدراج الشركة هناك ويعتبر الإدراج في السوق المصري هو المرحلة الثانية في عملية التوسع والانتشار في الأسواق العربية المهمة».

وذكر الهاجري ان عملية الإدراج في السوق المصري تعود بالنفع على الشركة من عدة جوانب أهمها على الإطلاق المساعدة في تدعيم عمليات ومشروعات الشركة المستقبلية في مصر بما لا يلقى أعباء مالية على قائمة التدفقات النقدية للشركة خلال المرحلة المقبلة بالإضافة الى توسيع قاعدة مساهمي الشركة.

وقال: «ان عملية الإدراج فقط البداية لمرحلة الاستثمار المباشر في مصر، ولدينا عدة استثمارات غير مباشرة في مصر في قطاع النفط والخدمات البترولية والشركة بصدد التوسع في بعض المجالات الأخرى في المرحلة المقبلة بالمجالات العقارية والخدمات المالية».

وأضاف الهاجري ان تجربة إدراج السهم في دبي كانت لها نتائج إيجابية جيدة لصالح المساهمين حيث ساهمت في زيادة معدلات وقيم التداول وبصفة خاصة نتيجة حرية الحركة بين الأسواق وهو ما يسهم بطبيعة الحال في زيادة قدرة مساهمي الشركة لحرية الحركة على استثماراتهم بشكل أكثر فاعلية وقوة بما يسهم في عدم التأثير على قيمة السهم وأسعار تداوله.

وبين الهاجرى ان بعد عملية إعادة الهيكلة الأخيرة والشاملة التي تمت للشركة جعلتها مؤهلة بشكل كامل للانفتاح على استثمارات أكثر وبشكل أكبر، لافتا الى ان الوضع المالي للشركة في المرحلة الحالية أكثر قوة ومتانة بكثير مما سبق، كما ان الشركة سجلت أصولا بنهاية مارس الماضي 38,5 مليون دينار تقابلها التزامات فقط 2,1 مليون دينار أي أن نسبة الالتزامات الى الأصول لا تتجاوز حاجز 0,5٪ وهي نسبة لا تذكر وهو ما كان له أكبر الأثر على حقوق المساهمين التي سجلت 35,7 مليون دينار لذات الفترة.

فلاح الهاجري

مصاعب لوجيستية تعطل المفاوضات مع دائنيها

اليونان تطلب قرضاً جديداً من صندوق النقد

عواصم ـ وكالات: طلب وزير المال اليوناني اقليدس تساكالاتوس رسمياً في رسالة نشرت أمس الأول مساعدة صندوق النقد الدولي في خطوة إضافية في المفاوضات لخطة جديدة لإنقاذ اليونان.

وتلبية لطلب قدمته الدول الأعضاء الأخرى في منطقة اليورو في 13 يوليو خلال قمة سادها توتر كبير، كتب تساكالاتوس «نريد إبلاغكم بأننا طلبنا قرضا جديدا» من صندوق النقد.

وكانت الحكومة اليونانية التي يهيمن عليها حزب سيريزا اليساري الراديكالي ترغب في تجنب طلب مساعدة من الصندوق، معتبرة أنه يؤيد بشدة كبيرة إجراءات التقشف.

من جهة أخرى، أعلنت المفوضية الأوروبية أن ممثلي الجهات الدائنة لليونان (الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي) سيصلون إلى أثينا «في الأيام المقبلة»، بينما أكد مسؤولون أنه تم إرجاء محادثات رفيعة المستوى بين اليونان ودائنيها الأوروبيين حول حزمة إنقاذ ثالثة للدولة التي تعاني من نقص شديد في السيولة إلى أن يتم تذليل «مصاعب لوجستية».

اليونان مازالت تنتظر حزمة الإنقاذ الثالثة من دائنيها الأوروبيين (رويترز)

وقال مسؤول أوروبي، تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته بسبب حساسية المفاوضات، أن الإعداد النهائي فيما يتعلق ببنية المفاوضات جار، ولكن هناك محادثات على مستوى فني تتم بين اليونان وممثلين عن الدول الدائنة.

وتسعى اليونان إلى الحصول على حزمة الإنقاذ الثالثة خلال خمس سنوات، ومن المتوقع أن تبلغ عملية الإنقاذ المالية الأخيرة للبلاد نحو 85 مليار يورو (93 مليار دولار) على مدار ثلاث سنوات.

وبدون هذه الأموال، تواجه اليونان إفلاسا وشيكا واحتمال الخروج من منطقة اليورو.